

ديوان الرقابة المالية والإدارية

ورقة عمل مقدمة الى

المؤتمر الثالث للديوان

عنوان الورقة

إنجازات الديوان في مجال المؤسسة والعمل الرقابي

الإعداد

مجدولين سمور

نيسان/2017

جدول المحتويات

3مقدمة
7التغيير في رؤية الديوان عبر السنوات
7رسالة الديوان عبر السنوات
8التغيير في الأهداف الاستراتيجية للديوان
8بناء خطة استراتيجية (2021-2017) أكثر دقة وعملية وقابلة للتحقيق والقياس:
9التغيير في الموارد المالية (2016/ 2014/2012)
9التغيير في الموارد البشرية (2016/ 2012 / 2010)
9مأسسة العمل الرقابي (مباشرة التدقيق)
10تقييم اعمال الديوان (تقرير قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة PMF):
12تقييم مدى التزام الديوان بتطبيق معايير الانتوساي بالأعمال التي يقوم بها:
13مأسسة العمل في ديوان الرقابة المالية والادارية
14التطور في انواع الرقابة التي يمارسها ديوان الرقابة المالية والادارية
15مخرجات الديوان (التقارير الرقابية)
17العمل وفق برامج الكترونية حديثة (الرقابة الالكترونية)
17مخرجات الديوان من التقارير الرقابية(2016-2014)
18التزامات الجهات الخاضعة
19الاتصال والتواصل
19العلاقات الداخلية ❖
20الزيارات الرسمية واللقاءات ❖
21العلاقة مع المنظمات الدولية (الانتوساي)
21الدورات الداخلية والخارجية للموظفين:
23المصادر والمراجع

بدأت فكرة انشاء مؤسسة مختصة بالرقابة والتدقيق في الواقع الفلسطيني منذ أوائل الخمسينات عند صدور القانون رقم 28 لسنة 1952 والمسمى بقانون ديوان المحاسبة، اول قانون فلسطين صدر لتنظيم الرقابة الحكومية في العام 1995 بإنشاء هيئة الرقابة العامة بموجب القانون رقم 17 لسنة 1995 ، استمر العمل بقانون هيئة الرقابة العامة والذي شهد انتقادات حول الاستقلالية والنشر والجهات الخاضعة وفي العام 2004، صدر قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة (2004) المستند إلى القانون الأساسي المعدل للسلطة الوطنية الفلسطينية لسنة 2003 إعمالاً لأحكام المادة (96) منه.

لمأسسة ديوان الرقابة جانبين اساسيين يتعلق الجانب الاول ببناء مؤسسة الديوان كمؤسسة دستورية والجانب الثاني بمأسسة العمليات الرقابية لضمان مباشرة الاختصاص القانوني للديوان بالنتيجة البحث في الاليات الواجب اتباعها لاعتبار ديوان الرقابة المالية والادارية مؤسسة يحتذى بها

في باب بناء المؤسسة تم اعداد الهيكل التنظيمي للديوان وافر بموجب القرار رقم القرار بقانون رقم (12) لسنة 2007م والذي قسم العمل كقطاعات (الحكم والامن، الاقتصاد، الخدمات، البنية التحتية) وقسم القطاعات لأنواع (رقابة مالية)، (ادارية واداء) وهي الهيكلية الحالية، وفي ذات الوقت تم تعيين كم كبير من المدققين وتأهيلهم، وتم اعداد خطط الرقابة والخطة الاستراتيجية للديوان لأول مرة في العام 2008 وعدلت الخطط والخطط الاستراتيجية على التوالي وتم تغيير الرؤيا والرسالة والاهداف الاستراتيجية بما يتوافق ومعايير الانتوساي لعمل اجهزة الرقابة العليا.

قام الديوان بشكل متوالي بتقييم اعماله لفحص مدى انسجام هذه الاعمال مع المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة ونفذ ضمن هذا الهدف تحليل الفجوات في قانون ديوان الرقابة المالية والادارية وتقييم اعمال الديوان (تقرير قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة PMF) وتقييم التزام الديوان بمعايير الانتوساي في المستويات الثاني والثالث والرابع، وكان منتج هذه التقارير ان راجع الديوان كافة السياسات المتبعة لدية في العمل وتعديلها بما يتوافق والفجوات الواردة في التقييمات المذكورة، بالإضافة الى اقراره لسياسات لم تكن معتمده مسبقا.

مارس ديوان الرقابة المالية والادارية اختصاصه القانوني بالرقابة دون تحديد نوع هذه الرقابة بالاستناد الى المعايير الدولية الصادرة عن الانتوساي وفصلها وفقا لهذه المعايير ويؤشر الهيكل التنظيمي الحالي للديوان الى عدم وضوح هذه الانواع وفقا للمتطلبات الدولية، استقر العمل في ديوان الرقابة وبالتعاون مع مبادرة تنمية القدرات في الانتوساي الى الفصل بين انواع الرقابة وتحديد مفهوم كل نوع والهدف منه واليات ممارسته الى رقابة الاداء ورقابة الامتثال والرقابة المالية.

يصدر الديوان عدد من التقارير الرقابية مع اختلاف انواعها مثل التقرير السنوي والتقارير الربعية والتقارير عند الطلب وتقارير الحساب الختامي حيث يقوم الديوان بإبداء الرأي في الحساب الختامي بشكل سنوي وتجدر الاشارة الى أن وزارة المالية أعدت الحساب الختامي لأول مرة خلال العام 2010 عن السنة المالية 2008 ، في الخطة الاستراتيجية الجديدة يركز الديوان على رقابة الاداء و ان الديوان وكنجاز يسجل انه في العام 2015/ 2016 أصدر عدد جيد من هذه التقارير ، كما ان الديوان قام بأبداء رأي بموجب اتفاقيات حيث ان الديوان يشرف على إدارة التدقيق بموجب اتفاقية التمويل المشترك JFA الموقعة مع السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 2010 كما قام الديوان بإصدار تقارير رقابة مشتركة مع جهاز نظير. كما اصدر الديوان تقارير تتعلق بالرقابة الالكترونية والرقابة البيئية

وفقا للتقارير الصادرة عن الديوان فان الديوان قد اصدر 201 تقرير في العام 2014، واصر 121 تقرير في العام 2015 ، كما اصدر 114 تقرير في العام 2016، ت وتلقى 352 شكوى في العام ، وفي العام 2015 تلقى 360 شكوى وتلقى 565 شكوى في العام 2016 .

حول الديوان الى هيئة مكافحة الفساد وفقا للسنوات 23 تقرير في العام 2014 و 27 تقرير في العام 2015 و 24 تقرير في العام 2016

بلغ عدد تقارير الديوان الصادرة والتي يتوجب الرد عليها بموجب قانون الديوان خلال العام 2016 (105) تقارير، من إجمالي عدد التقارير الصادرة عن الديوان وعددها (114) تقريراً، وقد بلغ إجمالي عدد الردود على تلك التقارير (83) رداً، حيث بلغت نسبة الالتزام بالرد على تقارير الديوان من قبل الجهات الخاضعة (79%)، كما بلغت نسبة الردود على التقارير بعد انقضاء الفترة القانونية للرد إلى إجمالي عدد الردود (29%).

يركز ديوان الرقابة المالية والادارية وبما يتوافق ومعايير الانتوساي بضمان الاتصال والتواصل مع كافة الاطراف الداخلية والجهات الخارجية ووسائل الاعلام والاجهزة الرقابية النظرية.

مأسسة ديوان الرقابة

لمأسسة ديوان الرقابة جانبين اساسين يتعلق الجانب الاول ببناء مؤسسة الديوان كمؤسسة دستورية والجانب الثاني بمأسسة العمليات الرقابية لضمان مباشرة الاختصاص القانوني للديوان بالنتيجة البحث في الاليات الواجب اتباعها لاعتبار ديوان الرقابة المالية والادارية مؤسسة يحتذى بها.

اجراءات الديوان لبناء المؤسسة

المرحلة الاولى

اقر قانون ديوان الرقابة المالية والادارية في العام 2004 وسرى كقانون في العام 2006 ومع تعيين اول رئيس ديوان من قبل المجلس التشريعي الثاني بدا الديوان يراجع واقعه كمؤسسة ، لتقييم المدة السابقة من حيث البناء المؤسسي وكان اول ما واجه الديوان في حينه ان الموظفين في الديوان كانوا موزعين بشكل غير متوازن من حيث الاعداد الموظفين بين المحافظات الجنوبية والشمالية بالإضافة الى عدم وجود خطط للديوان او هياكل تنظيمية مقرة او تحديد واضح مفهوم الجهاز .

بجهود ذاتية تم اعداد الهيكل التنظيمي للديوان واقر بموجب القرار رقم القرار بقانون رقم (12) لسنة 2007م بشأن المصادقة على الهيكل التنظيمي وجدول تشكيلات الوظائف لديوان الرقابة المالية والإدارية، والذي قسم العمل كقطاعات (الحكم والامن، الاقتصاد، الخدمات، البنية التحتية) وقسم القطاعات لأنواع (رقابة مالية) ، (ادارية واداء) وهي الهيكلية الحالية ، و في ذات الوقت تم تعيين كم كبير من المدققين لسد الفجوة التي كانت في عملية التوزيع للموظفين بين المحافظات الشمالية والجنوبية وتوفير الوسائل اللازمة لمباشرة الاعمال كالمبنى والمكاتب والحواسيب، وتم اعداد خطط الرقابة والخطة الاستراتيجية للديوان لأول مرة في العام 2008 والتي رسمت كيفية ممارسة الديوان لاختصاصه.

خلال الفترة الاولى من تولي رئيس الديوان عمل الديوان على ترسيخ ثقافة الرقابة والتدقيق في فلسطين، وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من العمل المؤسسي في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الفلسطينية، وبخاصة في مجال بناء نظام رقابة داخلي سليم ومتين وفعال، حيث أصبحت معظم المؤسسات الخاضعة لرقابة الديوان تعمل منطلقة من القناعة بضرورة اتباع الممارسات الدولية الفضلى في بناء نظام الرقابة الداخلي .

ومع ذلك استمر الديوان وضمن خطته ورسالته التي تم اقرارها باتباع اسلوب التدقيق الذي كان في فترة هيئة الرقابة العامة بالإضافة الى الاعمال التي كان يمارسها في تقييم نظم الرقابة الداخلية

الانجازات التي تمت في مرحلة بناء الديوان وتم البناء عليها لاحقا تمثلت في

1. لأول مرة في تاريخ انشاء السلطة تم متابعة وتدقيق الحساب الختامي وإبداء الرأي حوله، حيث يعتبر الحساب الختامي للدولة بمثابة البيان الفعلي لحساب الموازنة ونتيجة تنفيذها كأرقام فعلية وحقيقية في نهاية السنة المالية، بالإضافة إلى الفجوة في إصدار الحسابات الختامية وتأثيرها على خطط المانحين في دعم الخزينة العامة.
2. اصدار التقرير السنوي للديوان وتسليمه للجهات الواردة في قانون الديوان.
3. اشتمل التقرير على تدقيق جهات لم تكن خاضعة في السابق لرقابة الديوان
4. اقرار النظم الداخلية لعمل الديوان.
5. اجراء مراجعات معمقة للديوان لواقع الديوان وتقييم المؤسسة وفقا لنظام التمييز الاوربي.
6. تقديم الطلبات للانتساب للمنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (الانتوساي) والمشاركة الفاعلة المنظمة العربية للأجهزة الرقابية العليا.
7. تبني الديوان لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد والتوقيع عليها من قبل رئيس الديوان في البحر الميت والمشاركة كعضو في الشبكة العربية لمكافحة لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وانشاء ادارة عامة متخصصة في الديوان.
8. تعزيز شراكة الديوان على المستوى المحلي والدولي وتوقيع اتفاقيات دعم للديوان مع الاتحاد الاوربي

المرحلة الثانية

مع استمرار البناء المؤسسي للديوان وفي الفترات اللاحقة لرئيس ديوان الرقابة الاول (فترة مسير اعمال الديوان ، وفترة رئيس الديوان الثاني) استمر العمل في الديوان لبناء المؤسسة وشهدت هذه المرحلة على صعيد الاعمال الاستمرار في اليات العمل السابقة ونقاشات حادة مع الجهات الرسمية المخولة بالرقابة الداخلية الى ان تم توقيع مذكرة التفاهم بين ديوان الرقابة المالية والادارية ووحدة التنسيق المركزي في وزارة المالية والتي كانت نقطة التحول في ديوان الرقابة للانتقال الى مفهوم الجهاز الاعلى للرقابة في فلسطين والفصل بين اختصاص الجهاز الخارجي للرقابة والجهاز الداخلي (وحدات الرقابة المالية والادارية ووحدات التدقيق الداخلي) .

من اهم الانجازات على صعيد المؤسسة ومباشرة الاعمال تمثلت في

1. مراجعة قانون الديوان وفقا للمعايير الدولية (اعلان ليما) واصدار مشروع القانون وفقا للمعايير الدولية.
2. اعتماد مدونة سلوك المدقق والتوقيع عليها.

3. مراجعة اعمال الديوان من قبل جهاز نظير الجهاز النرويجي بالتعاون مع البنك الدولي.
4. توقيع الاتفاقية الخاصة بالرقابة البيئية مع مكتب التدقيق السويدي.
5. استمرار الديوان للمطالبة بعضوية الانتوساي.
6. استمرار علاقة الديوان مع الاجهزة الرقابية النظيرة.

التغيير في رؤية الديوان عبر السنوات

منذ نشأة ديوان الرقابة المالية والإدارية اختلفت الرؤية المرسومة من قبله مع كل خطة إستراتيجية يعدها الديوان، وكان الاختلاف بما يتماشى مع تحفيز الاهتمامات ويدفع نحو التفكير الجدي في تنفيذ الالتزامات ومؤشر لضرورة التغيير واتخاذ القرارات الصحيحة، واختلفت الرؤية عبر الخطط الاستراتيجية كما يلي:

1. الرقي بالشعب العربي الفلسطيني من الاعتماد على المساعدات الخارجية إلى الاعتماد على الذات عبر حكمة الإنفاق والتحسين المستمر للأداء
2. مؤسسة رقابية نموذجية تحظى باحترام واسع لجودة عملها وتساهم في تعزيز الحكم الرشيد
3. جهاز رقابي مهني وقوي يتمتع بالاستقلالية الكاملة يسهم في تحسين الأداء وتعزيز الشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد في إدارة المال العام
4. مؤسسة نموذجية تساهم في إحداث الفارق في حياة المواطن

رسالة الديوان عبر السنوات

منذ نشأة ديوان الرقابة المالية والإدارية اختلفت الرسالة المرسومة له مع كل خطة إستراتيجية يعدها الديوان، وكان الاختلاف بما يتماشى مع غايتها واهدافها، واختلفت الرسالة في الديوان عبر الخطط الاستراتيجية كما يلي:

1. التأكد من ان الأداء العام يتفق مع احكام القوانين والأنظمة واللوائح والقرارات والعليمات النافذة وفي حدودها، وانه يمارس باقتصاد وكفاءة وفاعلية
2. مؤسسة رقابية نموذجية تحظى باحترام واسع لجودة عملها وتساهم في تعزيز الحكم الرشيد
3. تحقيق رقابة فعالة على الأموال العامة وفق الممارسات المهنية الفضلى ورفع تقارير موضوعية وذات مصداقية عالية إلى رئيس السلطة الوطنية والى المجلس التشريعي ومجلس الوزراء
4. تقديم خدمة رقابية فاعلة على الموارد والخدمات العامة للتأكد من سلامة الأداء المالي والإداري لدى الجهات المشمولة برقابة الديوان، ورفع تقارير وآراء مهنية إلى الأطراف ذات العلاقة.

التغير في الأهداف الاستراتيجية للديوان

في الخطة الاستراتيجية (2008 - 2010) حددت الاهداف في (تنمية القدرات المهنية والمؤسسية وتقديم خدمة رقابة بجودة عالية وبكفاءة وفعالية وتعزيز التعاون مع الاجهزة العربية والعالمية والمنظمات ذات العلاقة).

في الخطة (2017 - 2021)

1. تعزيز جودة العمل الرقابي
2. زيادة قيمة ومنفعة التقارير الرقابية
3. تفعيل إدارة تطوير وسائل التواصل الداخلية والخارجية للديوان
4. المعرفة واستدامة تعزيز القدرات المؤسسية للديوان.

بناء خطة استراتيجية (2017-2021) أكثر دقة وعملية وقابلة للتحقيق والقياس:

في ظل رؤية ورسالة جديدة في تحقيق دور رقابي في الحوكمة الفعالة، تم الانتهاء من إعداد خطة استراتيجية لديوان الرقابة للأعوام (2017-2021) بعنوان "إحداث الفارق في حياة المواطن"، تم العمل على صياغة أهداف استراتيجية جديدة، من خلال تقييم الخطة الاستراتيجية السابقة وفقاً لمنهجية الأربوساي، بالإضافة إلى تقييم الاحتياجات وفق مبادرة (IDI)، مع الأخذ بالاعتبار التوسع في إجراء رقابة الأداء القائمة على الاقتصاد والكفاءة والفاعلية في إدارة الموارد، وتم عقد سلسلة من الاجتماعات المتواصلة مع فريق المخطط الاستراتيجي وبالتعاون مع خبراء من المشروع الأوروبي للتدعيم المؤسسي حيث تم توضيح مفهوم التخطيط الاستراتيجي وما يترتب عنه من رسم سياسات واضحة لمراحل ومتطلبات إعداد الخطة الاستراتيجية ومتطلبات إعداد كل مرحلة، وكيفية قياس الأهداف الرئيسية والفرعية للخطة الاستراتيجية، والعوامل المؤدية إلى نجاح إعداد وتنفيذ الخطة، بالإضافة إلى معرفة أدوات قياس الخطة وكيفية تقييم كل مرحلة من مراحل الخطة مع متابعة أثر الخطة الاستراتيجية، وصولاً لبناء خطة استراتيجية جديدة أكثر عملية ودقة وقابلة للقياس.

وتجدر الإشارة هنا إلى إنه قد تم توسيع دائرة المشاركة في صياغة الخطة الاستراتيجية الحالية بحيث تمت مشاركة داخلية على مستوى الإدارات والوحدات في الديوان كما حرص الديوان على مشاركة الأطراف الخارجية ذات العلاقة، الأمر الذي من شأنه أن يثري قدرة الديوان على تقديم خدمات ذات جودة عالية والارتقاء بمستوى العمل الرقابي.

التغيير في الموارد المالية (2016/ 2014/2012)

تعتبر الموازنة عن حجم الاموال المخصصة للجهاز لمباشرة اختصاصه وقد كان الديوان يقارن بشكل مستمر بين حجم موازنته ومقدار العائد من التقارير الرقابي بعملية احتساب مالي عند تطبيق التوصيات الا ان التغيير في الاستراتيجية جعل هذا الاحتساب غير ذي معني

1. موازنة 2012 (13266866) شيكل
2. موازنة 2014 (14820250) شيكل
3. موازنة 2016 (15119232) شيكل

التغير في الموارد البشرية (2016/ 2012 / 2010)

يتكون الهيكل التنظيمي من عدد من الإدارات الرقابية والوحدات المساندة، في بداية الديوان العام 2006 كان عدد موظفي الديوان المراقبين في المحافظات الشمالية لا يزيد عن 35 مدقق ولا يوجد أي امراه بينهما. بلغ عدد موظفي الديوان في العام 2016 142 موظف موزعين بين 84 موظف رقابي و58 موظف إداري، هذا وقد اخذ الديوان بالاعتبار دور المرأة من خلال توزيع الوظائف بين 33 من الإناث و109 من الذكور. تم إعداد الهيكل التنظيمي الحالي نتيجة لدراسات معمقة في وقته، إلا انه يخالف بعض متطلبات معايير الانتوساي خاصة في توزيع الإدارات الرقابية بما يتماشى مع أنواع الرقابة الثلاث المذكورة في تلك المعايير. التغييرت التي يرى الديوان ادخالها على الهيكل التنظيمي لا تتعلق بالقطاعات الرقابية بل اعادة رسم الاختصاص بما يتوافق والرقابة المالية ورقابة الاداء ورقابة الامتثال واعادة النظر في بطاقات الوصف الوظيفي وفصل الاختصاص بما يتوافق والمعايير الدولية.

مأسسة العمل الرقابي (مباشرة التدقيق)

تحليل الفجوات في قانون ديوان الرقابة المالية والادارية

تم اجراء تحليل للفجوة الخاصة باحتياجات ديوان الرقابة من قبل خبير دولي مختص بتمويل من الاتحاد الاوروبي، حيث كان من احدى نتائج تحليل الفجوة مراجعة الإطار القانوني لديوان الرقابة من خلال تحليل الفجوة بين القانون الحالي ومتطلبات ومعايير المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، وصولا الى اصدار مسودة معدلة.

العائد من المسودة المذكورة ان المسودة رسمت مفهوم الجهاز الاعلى للرقابة من حيث البناء المؤسسي ومباشرة الاعمال الرقابية وفقا للمعايير الدولية بعمل الاجهزة العليا للرقابة.

تقييم اعمال الديوان (تقرير قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة (PMF):

تم إجراء تقييم لأداء الديوان بناءً على طلبه عام 2015 باستخدام منهجية الإطار العام لتقييم أداء الأجهزة الرقابية المعتمدة من منظمة الانتوساي، حيث أدار البنك الدولي التقييم كجزء من المشاركة في المساعدة الفنية مع الديوان بمشاركة جهاز نظير وهو الجهاز النرويجي (تقرير قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة (PMF) وكانت المخرجات تقييم متكامل لأداء الديوان شمل جودة الاعمال وتحديد القيمة والاثر والمنافع في مجمل اعمال الديوان التقييم المذكور استخدم من قبل الديوان لفحص كافة الجوانب التي تضمنها وحقق نقلة نوعية في اعمال الديوان وخطته واتخذ الديوان على اثر هذا التقرير الكثير من الخطوات لسد الفجوات الواردة فيه . وملخص التقرير المنشور على موقع الديوان وفقا لما يلي

التقييم المتكامل لأداء الجهاز الرقابي الأعلى

بالنسبة لديوان الرقابة المالية والإدارية فإن العامل الخارجي الأساسي الذي يحتمل أن يؤثر على كافة أعماله هو القيود على الاستقلال المالي والإداري عن السلطة التنفيذية وغياب برلمان منعقد لدعم أعماله.

رفع التقارير الرقابية ومتابعة النتائج

1. نظراً لتفويضه الرقابي الواسع وموارده البشرية المحدودة فإنه ليس بمقدور ديوان الرقابة سوى التدقيق على نسبة ضئيلة من الجهات التي تقع ضمن تفويضه الشامل (نحو 1.8 بالمئة)¹،
2. لم يكن الديوان في عام 2013 قادراً على تلبية التزامه القانوني المتمثل في الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة حيث أن وزارة المالية لم تقم بإنجاز وتسليم الحسابات الختامية عن العام 2012².
3. بالرغم من حسن تنظيم عملية التخطيط الرقابي السنوية في ديوان الرقابة فإنه لا يطبق منهجية موثقة مستندة إلى المخاطر لاختيار الجهات التي ينبغي إخضاعها للرقابة.
4. يعتبر نشر التقرير السنوي من المتطلبات المذكورة في قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية، حيث قام الديوان بنشر عدة تقارير سنوية في الأعوام الأخيرة
5. لا يوجد نص قانوني يتطلب من ديوان الرقابة متابعة تطبيق الجهات الخاضعة للرقابة لتدابير من أجل معالجة النتائج الرقابية، إلا أن هذه المهمة خاضعة للبلورة في ديوان الرقابة.

¹ تتوفر تفاصيل في تقييم الأجهزة الرقابية العليا 1 و 2 أدناه.

² لم تستكمل أو تسلم وزارة المالية لديوان الرقابة الحسابات الختامية لعامي 2011 و 2013 وذلك اعتباراً من شهر مايو 2014.

جودة الأعمال الرقابية

1. يبين التقييم وجود أسس هامة للرقابة المالية ورقابة الامتثال لدى ديوان الرقابة المالية والإدارية، بما في ذلك الأدلة الرقابية التي تتبع متطلبات المعايير الدولية للأجهزة الرقابية العليا، وهناك مجالات للتحسين في مجال التخطيط والتنفيذ الرقابي ورفع التقارير، لكن التوجه العام لديوان الرقابة هو امتثال العمل الرقابي بالتدرج للمعايير الدولية للأجهزة الرقابية العليا جنباً إلى جنب مع تطبيق الأدلة الرقابية على المنهجية المستندة للمخاطر.
2. يبين التقييم كذلك نقاط الضعف في الممارسات الرقابية وأبرزها عدم التأكيد على المخاطر والأهمية النسبية بما يكفي في عمليتي التخطيط ورفع التقارير الرقابية، وأن أغلبية التقارير هي في نطاق رقابة الامتثال

قيمة وفائدة الأجهزة الرقابية العليا – إحداه فرق في حياة المواطنين

1. كان لتقارير معينة أصدرها ديوان الرقابة أثر ملحوظ وخاصة في مجال الرقابة البيئية
2. هناك مؤشرات على وجود آليات محدودة لدى الهيئات الحكومية للتعامل مع نتائج الأعمال الرقابية للديوان.
3. يكتسب عمل ديوان الرقابة بالتعاون مع المجتمع المدني والجمهور ونظراً لغياب برلمان منعقد أهمية كبرى، ومن الضروري إلى جانب ذلك أن تكون نتائج تقارير الديوان ذات أهمية نسبية وأن يتم مراعاة التوصيات من قبل الجهات الخاضعة للرقابة باعتبارها مفيدة وبناءة، وعندها يمكن أن يصبح عمل ديوان الرقابة أكثر ارتباطاً وأن يضيف مزيداً من القيمة إلى الحكومة.

تحليل جهود تنمية قدرات الجهاز الرقابي الأعلى وآفاق مزيد من التحسين

1. رغبة ديوان الرقابة في اتباع أعلى المعايير للأجهزة الرقابية العليا التي وضعتها الإنتوساي بارزة، فقد أولى ديوان الرقابة على مدار عدة أعوام أولوية قصوى لتنمية القدرات وشارك بفعالية مع الموردين الخارجيين في الدعم باتجاه تحقيق هذه الغاية.
2. يملك ديوان الرقابة المبادرة لعملية تطويره من خلال إعداد خطط استراتيجية تدعم عملية بناء القدرات وبمتابعة استحداث منهجية رقابية جديدة
3. إن الاهتمام والرغبة في التعلم من الممارسات الدولية المثلى تغطي على الموظفين والإدارة، وتدعم هذه الثقافة التناغم مع الإدارة العليا، كما يضع ديوان الرقابة أولوية تأسيس علاقات راسخة مع مقدمي الدعم الخارجيين، الأمر الذي يعني أن آفاق تمويل مشاريع تنمية القدرات المستقبلية مرتفعة، وتسير جميع هذه العوامل في اتجاه الآفاق القوية لمزيد من التطوير لممارسات ديوان الرقابة.

تقييم مدى التزام الديوان بتطبيق معايير الانتوساي بالأعمال التي يقوم بها:

تم إجراء تقييم مدى التزام الديوان بتطبيق معايير الانتوساي في كافة الاعمال التي يقوم بها سواء على الصعيد المؤسسي او الصعيد الرقابي، حيث قام مجموعة من موظفي الديوان الذين تم تدريبهم من خلال IDI (برنامج مبادرة تنمية القدرات) على دراسة الفجوة بين الاعمال التي يقوم بها الديوان والاعمال المطلوبة وفقا لمعايير الانتوساي، هذا ويعمل الديوان على الارتقاء بعمله وسد هذه الفجوة في الفترة السابقة وفقا لما ورد في تقرير التقييم.

اتخذ ديوان الرقابة المالية والإدارية في دولة فلسطين قرارا استراتيجيا بشأن تطبيق معايير الإنتوساي على كافة المستويات المؤسسية والعملية متطلعا إلى أن تصبح مؤسسة الديوان أكثر حداثة واحترافية، وان تكون تقارير رقابة الالتزام والرقابة المالية ورقابة الاداء محلا للجودة والثقة وان تلبى توقعات المستخدمين المستهدفون، لذا فإن أدوات تقييم الالتزام بمعايير الإنتوساي (الآي كات) ستساعد ديوان الرقابة من خلال تحديد الفجوات الموجودة على تحديد الإجراءات الواجب اتخاذه لسد هذه الفجوات بما يتوافق والمعايير الدولية بشأن العمليات الرقابية ، وبناء على النتيجة سيتمكن الديوان من تعزيز ترتيباته المؤسسية والممارسات الرقابية ذات الصلة عبر تنفيذ خطط سنوية وإستراتيجية تتضمن سد الفجوات .

رغم أن الديوان يتوفر على الكفاءات ويمارس أعمالا في ظاهرها تتفق والمعايير الدولية إلى أن الديوان يفتقد إلى سياسات تنظم أعماله في الكثير من الأبواب وتبقى أعمال الديوان وان اتسمت بالجودة لا يمكن الدفاع عنها بالاستناد إلى المعايير الدولية كونها تستند إلى اجتهادات متفرقة وقدرات متفاوتة من الموظفين من واقع معارفهم ومهاراتهم المكتسبة.

تم مراجعة المستوى الثاني من قبل الفرق الثلاث بعد الاطلاع على مجمع الملاحظات من كافة الأطراف و مراجعة المستندات والوثائق والاتفاق بين الفرق الثلاث كمجموعة تركيز على نتائج تعبئة النموذج وتم لاحقا فصل الفرق لعمل مراجعات من قبل كل فريق على حدا للمستويات الثالث والرابع.

تحديد الخيارات الإستراتيجية لمعالجة القضايا ذات الأولوية في الديوان

- ❖ العمل على إقرار القانون المعدل مع الجهات التشريعية، وفقا لمعايير الإنتوساي.
- ❖ إقرار سياسات ولوائح تنظيمية وتنفيذية بصورة مفصلة، وبما يتناسب مع القانون المعدل.
- ❖ إقرار دليل لنشر تقارير الديوان ومتابعة توصياتها.
- ❖ بناء مهارات فريق الرقابة وكفاءته في توثيق أعمال الرقابة.

- ❖ العمل على تطوير نظام جودة سليم.
- ❖ العمل على إعداد نظام لتقييم وإدارة المخاطر.

ماسسة العمل في ديوان الرقابة المالية والادارية

يعمل الديوان وفق أدلة إجراءات منذ العام 2006 وقد توالى تلك الأدلة لضمان مباشرة الديوان لاختصاصه القانوني بطريقة موثقة بما يضمن الشفافية والنزاهة في العمل والانسجام مع معايير الانتوساي، حيث اعتمد أو أعد الديوان أدلة العمل الرقابية مستندا في ذلك الى تقييمات سابقة ومستمرة لأعماله:.

- ❖ دليل إجراءات الرقابة على المستودعات
- ❖ دليل إجراءات رقابة الأداء
- ❖ دليل إجراءات رقابة الأداء في المجال البيئي.
- ❖ دليل إجراءات الرقابة على المشتريات.
- ❖ دليل إجراءات الرقابة على تكنولوجيا المعلومات.
- ❖ دليل إجراءات رقابة الامتثال.
- ❖ دليل إجراءات الرقابة المالية
- ❖ دليل إجراءات ضمان الجودة
- ❖ دليل تقييم نظام الرقابة الداخلية المعدل
- ❖ دليل إجراءات متابعة المخالفات المالية
- ❖ دليل إجراءات الرقابة على عمليات خارج حسابات الموازنة
- ❖ دليل إجراءات الرقابة على العمليات المالية والميزانيات
- ❖ دليل إجراءات إعداد الملاحظات والتقارير الرقابية
- ❖ دليل إجراءات الرقابة الخارجية
- ❖ دليل إجراءات التخطيط الاستراتيجي.
- ❖ العديد من أدلة العمل ذات العلاقة والتي اعتمدها منظمة الارابوساي.
- وتم تطوير واعتماد أدلة وأنظمة وسياسات في العمل الإداري أهمها:
- ❖ دليل جائزة الأداء المثالية.
- ❖ دليل تقييم أداء موظفي الديوان
- ❖ دليل الترشيح للدورات التدريبية المعدل

- ❖ دليل استخدام نظام العمليات المحوسب.
- ❖ سياسة ضمان الجودة.
- ❖ دليل إجراءات الرقابة على المستودعات

لقد حرص الديوان على تطوير علاقة تمتاز بالمهنية والشفافية والوضوح مع الجهات الإدارية بما يخدم جودة المنتج الرقابي ويسهم في تحقيق الهدف الأسمى وهو الحفاظ على المال العام حيث يسعى الديوان للتحسين والتطوير المستمر بمستوى الأداء مستند بذلك إلى تنمية القدرات المهنية والخبرات المتراكمة للديوان علاوة على الالتزام بالتطور نحو الأفضل وبما يتوافق مع معايير الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأنتوساي) ومعايير التدقيق الدولية وقد ارتأى الديوان أن يطور ويوثق منهجية عمل مهنية في العلاقة مع الجهات الإدارية لإنجاز العمل الرقابي وفق أفضل المعايير بحيث يقوم بالعمل وفق منهجية مهنية معتمده وتم تدريب العاملين بالمجال عليها وتم نشرها لكل الأطراف ذات العلاقة وهي متاحة للجميع للتعرف عليها بهدف الوصول إلى منتج رقابي ذات جودة عالية.

التطور في انواع الرقابة التي يمارسها ديوان الرقابة المالية والادارية

مارس ديوان الرقابة المالية والادارية اختصاصه القانوني بالرقابة دون تحديد نوع هذه الرقابات بالاستناد الى المعايير الدولية الصادرة عن الانتوساي وفصلها وفقا لهذه المعايير ويؤشر الهيكل التنظيمي الحالي للديوان الى عدم وضوح هذه الانواع وفقا للمتطلبات الدولية ، استقر العمل في ديوان الرقابة وبالتعاون مع مبادرة تنمية القدرات الى الفصل بين انواع الرقابة وتحدي مفهوم كل نوع والهدف منه واليات ممارسته وفقا لما يلي

المبادئ الاساسية لرقابة الامتثال (الالتزام) معيار 400

تعرف رقابة الالتزام بانها تقييم مستقل لمدى التزام موضوع معين بالمرجعيات (القوانين والانظمة والتعليمات واللوائح والقرارات وقواعد مدونات السلوك) المعمول بها، المحددة باعتبارها معايير

المبادئ الاساسية للرقابة المالية معيار 200

أبدأ راي عما إذا كانت البيانات المالية قد أعدت من جميع جوانبها ذات الاهمية النسبية وفقا لإطار المعمول به إعداد التقارير المالية أو ما إذا كانت البيانات المالية تعبر بعدالة من جميع جوانبها ذات الاهمية النسبية أو تقدم صورة صادقة وعادلة وفقا لذلك الإطار

رقابة الاداء معيار 300

فحص مستقل وموضوعي وموثوق به، لما إذا كانت تعهدات الحكومة (او الجهات الخاضعة) أو نظمها أو عملياتها أو برامجها أو أنشطتها أو مؤسساتها تعمل وفقا لمبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية وما إذا كان هناك مجال للتحسين.

مخرجات الديوان (التقارير الرقابية)

يصدر عن الديوان التقارير المختلفة وفقا للقاعدة الاساسية بان الرقابة ليست هدفا بحد ذاتها ولكنها عنصر ضروري في نظام يهدف الى الكشف في الوقت المناسب عن كل مخالفة للمعايير المعمول بها وعن كل مساس بمبادئ مشروعية الادارة المالية وكفاءتها وفعاليتها واقتصادها في وقت مبكر حتى يكون ممكنا في كل حالة من الحالات اتخاذ الاجراءات التصحيحية او جعل الاطراف المسؤولة تقبل مسؤوليتها. وبالنتيجة نشر تقارير موضوعية في وقت مناسب فان الديوان يصدر تقارير وفقا لاختصاصه القانوني تتضمن عدة اشكال مثل تقارير رقابة مهام يصدر الديوان تقارير رقابية/شكاوى/عطاءات/ابداء راي وهي تفصيلية عن المهام والأنشطة الرقابية ومن حيث تاريخ الاصدار يصدر الديوان التقارير الرقابية السنوية و الربعية و/او الخاصة: حيث يصدر الديوان تقارير ربعية وتقارير خاصة عند الاقتضاء بعناوين دالة ويتم تزويد السيد رئيس دولة فلسطين، والمجلس التشريعي، ومجلس الوزراء بالنقرير الرقابي وفق النتائج بما ينسجم مع القانون وفي حالات خاصة يصدر الديوان مخاطبات الى مجلس الوزراء او سيادة الرئيس حول موضوع عام اما بنتائج عمليات تدقيق او برأي في شكوى او موضوع مهم من التقارير العامة والخطابات الصادرة عن الديوان في العام 2016

- ❖ تقرير الاستقلال المالي والإداري في المؤسسات العامة.
- ❖ الاعفاء الجمركي لمركبات ذوي الاحتياجات الخاصة ما بين الواقع والاحتياج.
- ❖ المركبات الحكومية في القطاع الامني والمدني.
- ❖ خطاب بشأن الاعارة والندب في المؤسسات العامة.
- ❖ خطاب بشأن تضارب المصالح.
- ❖ خطاب بشأن العمل خارج نطاق الوظيفة.
- ❖ خطاب بشأن تطبيق الرواتب في القوانين الخاصة.
- ❖ خطاب بشأن المناصب العليا في الدولة.

1. سيصدر ديوان الرقابة المالية والادارية التقرير السنوي 2016 وينشره للاطلاع العام وهو تقرير يعبر عن مجمل الأنشطة ويصدر بشل سنوي ويسلم الى الجهات المسؤولة.
2. تقرير الديوان حول الحساب الختامي للسلطة الوطنية بموجب قانون الديوان وقانون الموازنه العامة يقوم الديوان بإبداء الرأي في الحساب الختامي بشكل سنوي ونلفت الى ان هناك تأخير وفجوة قائمة في تأخر وزارة المالية في تسليم الديوان بمسودة الحساب الختامي في المواعيد التي حددها القانون. يعتبر تقرير الديوان حول الحسابات الختامية للدولة من اهم التقارير التي يعدها وينجزها وبالرغم من المهنية والجهد الذي يبذله طاقم التدقيق لإصدار الرأي المهني حول القوائم المالية السنوية للدولة إلا ان تدقيق الحساب الختامي يشكل تحديا كبيرا وذلك نظرا لوجود فجوة كبيرة في اصدار الحسابات الختامية من قبل وزارة المالية حيث انتهى الديوان مؤخرا من تدقيق الحساب الختامي للعام 2012 ونحن الآن في منتصف العام 2017. وتجدر الاشارة الى أن وزارة المالية أعدت الحساب الختامي لأول مرة خلال العام 2010 عن السنة المالية 2008.
- لحرصنا على تقليص الفجوة في اعداد الحسابات الختامية لتصبح أكثر فاعلية ولتحقيق الجدوى من اعدادها وتدقيقها، عقدت مجموعة من اللقاءات، والتعاون لا زال مستمرا ما بين الديوان ووزارة المالية والبنك الدولي لوضع خطة لمساعدة وزارة المالية لإصدار الحسابات الختامية في وقتها.
3. تكرر طموح ديوان الرقابة في اعداد تقارير رقابة اداء وواجه الديوان صعوبات كبيرة في هذا الموضوع الا ان الديوان وكنجاز يسجل انه في العام 2015 / 2016 أصدر عدد جيد من هذه التقارير
4. وابداء رأي بموجب اتفاقيات (رقابة تصديق) هناك اتفاقيات مانحين دولية مع السلطة الوطنية متضمنه على دور للديوان في اصدار رأي مثل اتفاقية التمويل المشترك حيث ان الديوان يشرف على إدارة التدقيق بموجب اتفاقية التمويل المشترك JFA الموقعة مع السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 2010 والتي بموجبها تم منح وزارة التربية والتعليم من الدول المانحة مساعدات مالية تطويرية بشكل دوري ويقوم الديوان بالإشراف على عملية التدقيق بموجب الاتفاقية ومن ثم ابداء الرأي حسب الأصول المهنية منذ العام 2013 وحتى تاريخه.
5. قام سابقا ديوان الرقابة بإصدار تقارير رقابة مشتركة مع جهاز نظير : يقوم الديوان بإبداء رأي من خلال تقارير التدقيق المشترك مع هيئة المحاسبات الروسية بالاستناد الى اتفاقية رسمية موقعة مع الديوان منذ العام 2008 حيث تم اجراء الرقابة بشكل مشترك عدة مرات على مشاريع ممولة في فلسطين اخرها حضور هيئة المحاسبات الروسية الى فلسطين عام 2015 وتم اجراء التدقيق على مشروع بناء المدرسة الثانوية الروسية في بيت لحم من خلال خطة عمل مشتركة ووفق منهجية عمل مستندة لمعايير الانتوساي .

العمل وفق برامج الكترونية حديثة (الرقابة الالكترونية)

في باب مأسسة الديوان وقرار نوع جديد من الرقابة تمارس الادارة العامة لتكنولوجيا المعلومات دوا مهما في ديوان الرقابة المالية والادارية كإدارة عامة للدعم الفني في نطاق توفير البرامج والاشراف على الوسائل الالكترونية في الديوان ومباشرة الدعم المهني المتخصص لفرق الرقابة في الميدان واصدار تقارير رقابية مستقلة في مجال التدقيق على تكنولوجيا المعلومات.

1. تم تطوير نظام قاعدة بيانات الجهات الخاضعة لرقابة الديوان من قبل الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات، ليشكل نظام ادارة للعمليات المتعددة في الديوان، ويقدم لموظفي الديوان بيانات ومعلومات ومستندات حول كافة العمليات وبخاصة مهام التدقيق ومتابعة الشكاوى، إضافة إلى تحديد مستوى الصلاحيات لكل مستخدم على النظام وتوثيق كافة النشاطات والأعمال لكافة المستخدمين على النظام. كما يتيح النظام متابعة وتحليل جميع المهام والنشاطات لكافة المستخدمين، إضافة إلى توثيق وأرشفة كافة المستندات الورقية وترميزها وتصنيفها وتوفير خيارات البحث والفلتر، بالإضافة إلى خيارات المشاهدة ضمن صلاحيات تمنح للمستخدم استنادا إلى موقعه الوظيفي ومهام العمل المكلف بها. يقدم نظام قاعدة بيانات الجهات الخاضعة لرقابة الديوان للمستخدم العديد من الخيارات وبتيح له الاطلاع على كافة القوانين، الأنظمة، التشريعات، القرارات، اللوائح، توصيف العمليات وغيرها، وكل ما يتعلق بالجهات الخاضعة لرقابة الديوان.

2. اصدرت الادارة العامة لتكنولوجيا المعلومات منفردة 8 تقارير رقابية (وزارة الصحة، وزارة الداخلية، وزارة الاقتصاد، سلطة الاراضي ،،،،).

3. وفرت الادارة دعم فني لفرق الرقابة لأكثر من 20 تقرير .

مخرجات الديوان من التقارير الرقابية(2014-2016)

السنة	عدد التقارير	الشكاوي		عدد ملفات مشتبه بها محولة لهيئة مكافحة الفساد
		عدد الوارد	المتابع منها	
2014	104	352	300	23
2015	121	360	321	27

24	436	565	114	2016
74			339	مجموع

التزامات الجهات الخاضعة

بلغ عدد تقارير الديون الصادرة والتي يتوجب الرد عليها بموجب قانون الديون خلال العام 2016 (105) تقارير، من إجمالي عدد التقارير الصادرة عن الديون وعددها (114) تقريراً، وقد بلغ إجمالي عدد الردود على تلك التقارير (83) رداً، حيث بلغت نسبة الالتزام بالرد على تقارير الديون من قبل الجهات الخاضعة (79%)، كما بلغت نسبة الردود على التقارير بعد انقضاء الفترة القانونية للرد إلى إجمالي عدد الردود (29%).

والجدول التالي يوضح توزيع التقارير وفقاً للقطاعات الرقابية والردود عليها خلال العام 2016.

قطاع الرقابة	إجمالي عدد التقارير	عدد التقارير التي يتوجب الرد عليها	عدد الردود الفعلي	نسبة الالتزام في الرد	عدد الردود بعد انقضاء الفترة القانونية	نسبة الردود بعد انقضاء الفترة القانونية إلى إجمالي عدد الردود
الاقتصاد	8	7	4	57%	-	-
الحكم (مدني وامن)	15	14	13	93%	3	23%
الخدمات الاجتماعية والثقافية	14	13	10	77%	3	30%
البنية التحتية	15	13	11	85%	3	27%
الحكم المحلي	43	41	30	73%	14	47%
المنظمات والمؤسسات غير الحكومية	19	17	15	88%	1	7%

المجموع	114	105	83	%79	24	%29
---------	-----	-----	----	-----	----	-----

الاتصال والتواصل

❖ العلاقات الداخلية

❖ مشروع التوعية المجتمعية مع وزارة التربية والتعليم:

إيماناً بأهمية نشر الوعي الرقابي لدى طلبة المدارس الثانوية والجامعات، وتنفيذاً للاتفاقية المبرمة بين وزارة التربية والتعليم العالي وديوان الرقابة، نفذت وحدة العلاقات العامة مشروع التوعية المجتمعية في عدد من المدارس الثانوية والجامعات في مختلف محافظات الوطن، حيث بلغ عدد الورش المنفذة "خلال العام 2016 (16) محاضره" في خمس محافظات مختلفة.

❖ مشروع التوعية المجتمعية في الجهات الإدارية:

استكمل الديوان القسم الثاني من مشروع التوعية المجتمعية في الجهات الادارية، وذلك من خلال ورشات عمل تهدف الى نشر الوعي الرقابي لدى كافة موظفي المؤسسات الرسمية الفلسطينية، تعزيزاً لمبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة في ادارة المال العام، حيث تم عقد (19) ورشة عمل في كل من مديريات (الزراعة، التنمية الاجتماعية الحكم المحلي العمل) في كافة محافظات الوطن.

❖ العلاقة مع الجهات الادارية:

عقد الديوان ورش عمل بالتعاون مع الجهات الادارية ومنها مؤسسات المجتمع مدني والمؤسسات الحكومية، بهدف البقاء على تواصل دائم باحتياجاتهم من الديوان، أو بهدف اطلاعهم على نتائج الأعمال الخاصة بالديوان وتأكيدها للشراكة مع المجتمع المحلي.

❖ نادي التدقيق:

تم عقد عدد من المحاضرات لموظفي الديوان ضمن برنامج - نادي التدقيق - بهدف اطلاعهم على كل ما هو جديد وإكسابهم المعلومة الصحيحة و زيادة معرفتهم في العديد من المجالات، وقد تم عقد محاضرتين خلال العام 2016 حول (الشرطة المجتمعية والأرشفيف الوطني).

علاقة الديوان مع وسائل الإعلام:

يعتمد الديوان على الإعلام في تعزيز الاتصال والتواصل مع محيطه الداخلي والخارجي، من خلال الفهم المتبادل بين الديوان والجمهور المستند على الحقائق والمعرفة والمعلومات الكاملة عن مجمل الأنشطة، حيث تم إجراء (26) مقابلة تلفزيونية وإذاعية، وقد بلغت الأخبار المتعلقة بالديوان خلال العام 2016 (51) خبراً.

❖ الزيارات الرسمية واللقاءات

يسعى ديوان الرقابة المالية والإدارية الى البقاء على تواصل مع المؤسسات العامة من خلال ترتيب زيارات للإطلاع على سير العمل او المشاركة في الفعاليات المنظمة من قبلها، حيث قام الديوان بزيارة (28) جهة تتوزع بين المؤسسات الرسمية والممثلات والبلديات والمحافظات وشارك الديوان في (13) فعالية ومؤتمر ولقاء.

العلاقات الخارجية

❖ محكمة المحاسبات الهولندية:

يسعى ديوان الرقابة إلى تعزيز علاقاته مع نظرائه الدوليين بهدف الإطلاع على تجاربهم في العمل الرقابي وتعزيز قدرات موظفيه في العديد من المجالات الرقابية، وبهذا الصدد، إستقبل ديوان الرقابة وفداً من محكمة المحاسبات الهولندية للتباحث في إمكانية التعاون المستقبلي، وقد تم اعداد برنامج مفصل يساعدهم على فهم البيئة الخارجية والداخلية للديوان تمهيدا للتعاون المشترك بين الطرفين مستقبلاً.

❖ غرفة المحاسبات التركية:

تم توقيع اتفاقية تعاون ما بين ديوان الرقابة المالية والادارية وغرفة المحاسبات التركية في شهر نيسان 2016م، تهدف إلى تبادل الخبرات و المعارف في العمل الرقابي.

❖ مكتب التدقيق الوطني السويدي:

تنفيذاً للاتفاقية الموقعة بين ديوان الرقابة ومكتب التدقيق الوطني السويدي، تم استكمال تدريب موظفي الديوان في مجال رقابة الأداء، حيث تم مراجعة كافة الأنشطة خلال العام، كما تم البدء في تدريب الإدارة العليا في الديوان في مجال الإدارة الظرفية، بالإضافة إلى إعداد تقرير إنجاز للمشروع عن الفترة 2013-2016م، وسيتم توقيع مذكره تفاهم لتمديد العمل للعام 2017.

❖ مكتب التدقيق الوطني الماليزي:

ضمن مشروع تعزيز قدرات موظفي ديوان الرقابة، شارك عدد من موظفي الديوان في جولة دراسية إلى مكتب التدقيق الوطني الماليزي، حيث اطلع الفريق المشارك على التجربة الماليزية في التدقيق من خلال

المحاضرات حول الرقابة الداخلية ورقابة الأداء ورقابة تكنولوجيا المعلومات، وتم زيارة عدد من المؤسسات الحكومية الماليزية منها الأرشيف الوطني والبرلمان الماليزي.

❖ العلاقة مع المؤسسات المانحة

يولي الديوان اهتماما كبيرا بمجتمع المانحين الدوليين، وعليه تم عقد ورشة عمل في مقر مؤسسة لآكس (سكرتارية تنسيق المساعدات المحلية) للتعريف بديوان الرقابة وأعماله وأهم إنجازاته، كما تم عقد اجتماعات مع كل من التعاون البريطاني والبلجيكي وتعرفهم بعمل الديوان، بالإضافة إلى العديد من الاجتماعات مع ممثلي الشركات المنفذة لمشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية USAID بهدف مناقشة التعاون في مجالات التدريب وتدقيق مشاريع الوكالة من قبل الديوان.

العلاقة مع المنظمات الدولية (الانتوساي)

انضم ديوان الرقابة المالية والإدارية في دولة فلسطين كعضو كامل العضوية إلى المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي)، وجاء ذلك بعد جهود حثيثة من رئاسة ديوان الرقابة وبعد أن تم استيفاء كافة الشروط والمتطلبات التي أهلته للانضمام للمنظمة الدولية.

العلاقة مع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي):

شارك الديوان في إعداد الخطة التشغيلية لعام 2016 للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) - بصفته عضوا فيها - وذلك حسب المحاور التي تختص بعمل الديوان والتي جاءت وفق المخطط الاستراتيجي.

الدورات الداخلية والخارجية للموظفين:

حرص ديوان الرقابة المالية والإدارية على إكساب موظفيه المهارات والمعارف الجديدة التي تؤدي إلى رفع كفاءتهم في المجالات الوظيفية المختلفة وتحسين مستوى الأداء الوظيفي لديهم، وقد ركز الديوان عبر السنوات المتتالية على القدرات البشرية من خلال التدريب المستمر لكوادره باعتباره قاعدة الانطلاق للارتقاء بمستوى الأداء، ليصبح الديوان قادراً على ممارسة دوره بكفاءة ومهنية مما يزيد من فرص التقدم والرقي، كان لمشروع التدعيم المؤسسي لديوان الرقابة المالية والإدارية والممول من قبل الاتحاد الأوروبي الدور الأبرز في المساهمة في تحقيق العديد من النشاطات والبرامج التي تختص ببناء القدرات الفردية والمؤسسية، حيث تم التدريب الموظفين في عدة مجالات منها تدقيق تكنولوجيا المعلومات، ورقابة الأداء من خلال رفع قدرات المدققين في هذا المجال، كذلك التدريب العملي على ممارسة كل من رقابة الامتثال والرقابة المالية.

ومن خلال مشاركة الديوان الفاعلة والتواصل الدائم مع المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، شارك الديوان في العديد من اللقاءات التدريبية والعلمية خلال العام 2016، عرض فيها العديد من أوراق العمل خلال تلك اللقاءات، مما كان لها أثر ايجابي في تعزيز المعرفة المكتسبة لدى الموظفين.

❖ الدورات المنفذة من خلال المشروع الأوروبي.

❖ الدورات المنفذة من خلال مكتب التدقيق السويدي.

❖ الدورات المنفذة من قبل مؤسسات ووزارات أخرى.

❖ الدورات المنفذة من خلال الاربوساي.

❖ الدورات المنفذة من خلال مبادرة تنمية الانتوساي.

- القانون الأساسي المعدل للسلطة الوطنية الفلسطينية.
- قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم 15 لسنة 2004.
- قانون رقم 7 لسنة 1998 بشأن تنظيم الموازنة العامة.
- خطة ديوان الرقابة المالية والإدارية الاستراتيجية (2014-2016).
- خطة ديوان الرقابة المالية والإدارية الاستراتيجية (2017-2021).
- خطة ديوان الرقابة المالية والإدارية الاستراتيجية (2010-2013).
- خطة ديوان الرقابة المالية والإدارية الاستراتيجية (2008-2010).
- تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية السنوية المنشورة للأعوام (2014/2015) ومسودة التقرير السنوي للعام 2016).
- تقرير الاطار العام لقياس أداء الاجهزة العليا للرقابة PMF ، مارس 2016.
- المعايير المهنية والمبادي والاعلانات ذات العلاقة الصادرة عن منظمة "الانتوساي".
- ادلة العمل المهنية ذات العلاقة الصادرة عن المنظمة العربية "الارابوساي".
- تقرير انجاز الخطة السنوية 2015
- المعايير الدولية المعتمدة من الانتوساي